وجهوا خطابا مفتوحا إلى سمو نائب الأمير

فاعليات سياسية تقدم رؤيتها لإنقاذ البلاد

الانفراج السياسي يبدأ بإطلاق الحريات وإلغاء أو تعديل القوانين المقيدة لحرية الرأي والتعبير

أحمد الديين

فواز الفرحان

توجه عدد من المثقفين والمهتمين بالشأن السياسي في البلاد بخطاب مفتوح الى سمو نائب الأمير ضمنوه 7 بنود مقترحة من قبلهم كخارطة طريق لإنقاذ البلاد.

وفيما يلي نص الخطاب:«نتشرف نحن الموقعين على هذا الخطاب المفتوح الموجّه إلى مقام سموكم الكريم بأن نرفع إليكم أطيب تحياتنا وخالص تمنياتنا لكم بالتوفيق والسداد، متمنين عودة الصحة والعافية إلى صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه.

ولعل الجميع يقدّر الظرف الدقيق والتحديات الصعبة التي تواجه سموكم الكريم وأنتم تتحملون المسؤولية الدستورية كنائب للأمير.

ومن هنا فإننا نستميح سموكم عذراً بأن نتوجه إليكم بهذا الخطاب المفتوح انطلاقاً مما قررته المادة 45 من الدستور بشأن حق الأفراد في مخاطبة السلطات العامة، وذلك شعوراً منا بضرورة أن نضع بين ناظري سموكم اقتراحاتنا وتصوراتنا لإخراج بلادنا من دوامة الأزمة الخانقة التي تعانيها منذ سنوات.

لا يخفى على سموكم ما تعانيه البلاد من فساد سياسي ومالي وإداري، وتراجع ملحوظ في الأدائين الحكومي والنيابي، وسوء الإدارة السياسية والمالية للدولة، والتخبط في القرارات، وتجاهل متطلبات العدالة الاجتماعية في التوجهات الاقتصادية، وتفاقم المشكلات والاختلالات العامة والعجز عن حلها، بحيث تحولت من مشكلات قابلة للحل إلى مشكلات واختلالات مزمنة مستعصية على الحل تتمثل في انسداد أفق التنمية، وعجز الميزانية، واختلال التركيبة السكانية، وتخلف التعليم، وتدهور البنية التحتية وتردي الخدمات العامة.

ونحن نرى أنّ هذه المشكلات والاختلالات والمظاهر السلبية لم تأتِ من فراغ، وإنما هي نتاج لأسبابٍ عميقة متداخلة تتمثل في ثلاثة جوانب:

1 – تحكم مصالح قلة محدودة من المتنفذين بالقرارات السياسية والاقتصادية والإدارية.

2 – تعطيل المشاركة الشعبية، عبر التضييق على الحريات والعبث في النظام الانتخابي.

3 – تخلف المنظومة السياسية عن متطلبات إدارة الدولة خصوصاً في ظل الطابع الفردي غير المؤسسي في الاختيار للمنصب الوزاري وفي النشاط الانتخابي والعمل البرلماني.

سمو نائب الأمير، ولي العهد..

لئن كانت الحاجة قائمة دائماً لضرورة العمل على تصحيح المسار وإصلاح الأحوال فإن المطلوب اليوم أكثر من أي وقت مضى هو الإسراع في وضع خارطة طريق واتخاذ تدابير وإجراءات عاجلة لوقف حالة التدهور والحد من التراجع والعمل على إنقاذ البلاد.

ومن هنا فإننا نتمنى على سموكم المبادرة إلى إجراء سلسلة واسعة من المشاورات مع ذوي الرأي من رجال ونساء الكويت وشبابها المخلصين، ومع الشخصيات والجماعات السياسية والفعاليات النقابية والاقتصادية والاجتماعية والمهنية للتوصل إلى خارطة الطريق المنشودة.

سمو نائب الأمير، ولي العهد..

وأما فيما يتصل بنا نحن الموقعين على هذا الخطاب المفتوح الموجّه إلى مقام سموكم فإننا نطرح كاجتهاد منا في هذا الشأن العناوين السبعة التالية:

أولا: تحقيق انفراج سياسي يبدأ بإطلاق الحريات وإلغاء أو تعديل القوانين المقيدة لحرية الرأي وحرية التعبير وحرية الاجتماع الواردة في قوانين الإعلام الإلكتروني، والجرائم الإلكترونية، والمطبوعات والنشر، والإعلام المرئي والمسموع، وقانون جمعيات النفع العام، وقانون حرمان المسيء.

ثانياً: اقتراح تشكيل حكومة إنقاذ وطني من رجالات دولة وعناصر مشهود لها بالكفاءة والنزاهة والإخلاص، بحيث تكون مهمتها الأولى محاربة الفساد فعلاً لا قولاً، وتكون مهمتها الأخرى استكمال تحقيق الانفراج السياسي، وترتيب عفو شامل عن القضايا السياسية، وإلغاء لمرسوم قانون الصوت الواحد المجزوء.

ثالثا: اتخاذ تدابير غير قابلة للتأجيل في التصدي للفساد السياسي والمالي والإداري المستشري بالدولة، وتطهير مؤسسات وأجهزة الدولة من العناصر الفاسدة، واستكمال النواقص وسدّ الثغرات في قوانين مكافحة الفساد وتضارب المصالح وغسيل الأموال، وتفعيل اتفاقيات الامم المتحدة لمكافحة الفساد والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالمال العام والشفافية لوضع اجراءات وتدابير لمنع التنفيع واستغلال النفوذ واختلاس الاموال العامة ونهبها.

رابعاً: التوافق على قوانين للإصلاح الديمقراطي بشأن النظام الانتخابي، إما عبر نظام التمثيل النسبي والقوائم الانتخابية، أو النظام المختلط، وتنظيم الحياة السياسية عبر قانون ديمقراطي لإشهار الجماعات السياسية على أسس وطنية، وإنشاء هيئة مستقلة لتنظيم إشهار الجماعات السياسية ومراقبة الانتخابات، مع ضمان نزاهة الانتخابات ومنع التدخل فيها، وتحديد سقف للإنفاق الإنتخابي.

خامساً: معالجة عجز الميزانية عبر معالجات وحلول توقف من جهة الهدر والتنفيع والفساد، وتحدّ من المبالغة في تسعير المناقصات والعقود الحكومية، وتضبط الأوامر التغييرية... وتحمّل من جهة أخرى القطاع الخاص مسؤولياته الاجتماعية في توفير فرص عمل مناسبة للمواطنين، والمساهمة في تمويل الميزانية العامة للدولة عبر فرض ضرائب تصاعدية جدية على الدخول الكبيرة للأثرياء والمضاربين في العقار والأسهم، وعلى الأرباح الصافية للبنوك والشركات الرأسمالية الكبرى المساهمة والخاصة.

سادساً: إعادة النظر في الوجهة وحيدة الجانب لسياسة ترشيد الإنفاق بحيث لا تمس بنود الإنفاق الاجتماعي الضرورية، ووقف أي توجه للمساس بالمستوى العام للمعيشة والمكتسبات الاجتماعية؛ أو لتخفيض بنود الانفاق الاجتماعي؛ أو لتقليص الدعوم ذات الصلة بحياة الناس؛ ولفرض ضرائب ورسوم غير عادلة اجتماعياً...إلى جانب العمل على معالجة مشكلة التضخم وارتفاع الأسعار، وتحسين مستوى الخدمات العامة وبالاخص التعليمية والصحية، ومعالجة مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل للشباب الكويتي، والإسراع في انجاز المشروعات الإسكانية، وتوسيع المساحات المتاحة للسكن، وزيادة قيمة الضريبة العقارية على الملكيات الكبيرة والأراضي الفضاء غير المستغلة، ومنع المضاربة بالعقار.

سابعاً: معالجة الخلل في التركيبة السكانية المتمثلة في الانخفاض المريع لنسبة المواطنين إلى إجمالي عدد السكان، بعيداً عن أي طرح عنصري والحرص على مراعاة حقوق الإنسان والحقوق العمالية واحتياجات الاقتصاد الكويتي والخدمات العامة عبر :

1 – تغيير الموقف السلبي الذي يتخذه القطاع الخاص تجاه تشغيل العمالة الوطنية.

2 – تحميل أرباب الأعمال كلفة أكبر بسبب استخدامهم عمالة وافدة، وتحمّل كلفة سكنهم وعلاجهم، وزيادة الحد الأدنى لأجورهم، وتمكينهم من الحقوق النقابية.

3 – جدية سياسة الإحلال للمواطنين في مختلف القطاعات.

4 – إقرار حل نهائي إنساني عادل لقضية الكويتيين البدون ودمجهم في المجتمع.

وفي الختام، فإننا نتمنى لسموكم التوفيق والسداد».

الموقعون: «أحمد الديين ،د. فواز فرحان،د. حمد الأنصاري،فهد ماهر الشطي،عبدالله علي أشكناني،محمد نهار الظفيري، ناصر ثلاب الهاجري،عباس فاضل عوض،د. محمد خالد الهاملي، د. سلطان السالم،أسامة العبدالرحيم».

تشكيل حكومة إنقاذ وطني تكون مهمتها الأولى محاربة الفساد والتوافق على قوانين للإصلاح

تتمات

الكويت ملتزمة

جاء ذلك خلال الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء أمس ، عبر الاتصال المرئي برئاسة سمو الشيخ صباح الخالد ، حيث الشئون السياسية في ضوء التقارير المتعلقة بمجمل التطورات الراهنة على الصعيدين العربي والدولي ، خاصة ما يتصل منها بمسيرة السلام في المنطقة .

في سياق آخر أكد سمو رئيس مجلس الوزراء استعداده لمناقشة الاستجوابين المقدمين إلى سموه ، من النائبين عبد الكريم الكندري والحميدي السبيعي ، والمقرر مناقشتهما في جلسة مجلس الأمة المزمع عقدها اليوم الثلاثاء . وقد تدارس مجلس الوزراء المحاور الواردة في صحيفتي الاستجوابين ، كما ناقش تفاصيل الموضوعات التي تضمنتها الصحيفتان ، حيث أوضح الوزراء المختصون البيانات والحقائق المتعلقة بكل هذه الموضوعات ، كل بحسب اختصاصه ، متضمنه الردود على ما ورد في الاستجوابين من مسائل .

من جهة أخرى استمع مجلس الوزراء إلى شرح قدمه وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح ، حول آخر مستجدات الوضع الصحي في البلاد ، جراء انتشار فيروس كورونا المستجد من واقع الإحصاءات والبيانات المتعلقة بأعداد حالات الإصابات والشفاء والوفيات ، ومن يتلقون العلاج ومن في العناية المركزة، حيث يلاحظ ارتفاع نسبة حالات التعافي لتصل ما يقارب 91% ولله الحمد .

وجدد مجلس الوزراء دعوته للمواطنين والمقيمين كافة ، إلى التقيد بالتعليمات الصحية والالتزام بارتداء الكمامات والتباعد الجسدي وتجنب التجمعات والمخالطة التي يترتب عليها انتشار العدوى ، حفاظاً على صحة المجتمع وسلامة الجميع .

كما عرض وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور سعود الحربي ، على مجلس الوزراء تقريراً عن نتائج امتحانات الثانوية العامة بقسميها العلمي والادبي للعام الدراسي 2019 /2020 ، والتي جاءت في ظروف استثنائية غير مسبوقة بفعل جائحة كورونا المستجد والتي اجتاحت العالم أجمع ، وشرح للمجلس الاستعدادات الجارية من قبل جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ووزارة التعليم العالي والأمانة العامة للمجلس الأعلى للجامعات الخاصة ، لاستيعاب الطلبة والطالبات الناجحين في الكليات والمعاهد التابعة لها ، وفقاً للشروط المقررة بهذا الشأن.

وقد عبر مجلس الوزراء عن تمنياته لأبنائنا الطلبة والطالبات بدوام النجاح والتوفيق لخدمة وطنهم ورفعته.

الحكومة تحدد

ومدرج على جدول أعمالها الاستجوابان المقدمان لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد .

وقال الغانم : اليوم «نتمنى لجميع المصابين الشفاء العاجل، وجلسة الثلاثاء ستتم وعلى جدول أعمالها استجوابا سمو رئيس مجلس الوزراء، ونأمل الانتهاء منهما في اليوم نفسه».

وأعرب عن أمله في أن يتمكن المجلس من إنجاز أكبر عدد وقدر من القوانين المهمة للمواطنين ، في جلسة غد الأربعاء.

أضاف : «لا أستطيع أن أعلن أو أتكلم عن المصابين، ومن حق المصاب أن يعلن عن إصابته بنفسه، وتم إبلاغهم من الأمانة العامة بعدم حضور جلسة اليوم الثلاثاء ، وفقاً لبروتوكولات وزارة الصحة والتقرير الذي أرسل من قبلها».

أنهت لجنة تنمية الموارد البشرية خلال اجتماعها أمس الاثنين ، دراسة اقتراحات بقوانين في شأن تنظيم وإدارة التركيبة السكانية ، على أن يدرج تقريرها على جدول أعمال جلسة اليوم الثلاثاء.

وأوضح رئيس اللجنة النائب خليل الصالح ، أن مشروع القانون يقدم رسالة جديدة لمستقبل الكويت ، لمعالجة المشاكل التي تواجه التركيبة السكانية.

وقال الصالح إن مشروع القانون يتطلب من مجلس الوزراء ، أن يحدد خلال ٦ أشهر من صدور القانون الحد الأعلى لعدد الوافدين الموجودين في الكويت، ، وترتيب هذه الأعداد وفقاً للوزن النسبي لكل جالية، على أن يقوم الوزير المختص بالتفعيل والانتهاء من الخطة خلال ٥ سنوات.

أضاف أن المشروع يهدف إلى الموازنة بين أعداد العمالة الوافدة والحاجة الفعلية لها في الكويت ، بما يعالج الخلل الواضح في التركيبة السكانية.

وأفاد بأن مواد مشروع القانون تنص على تحديد وزن نسبي للعمالة وجنسياتها، ومراقبة مؤهلات الوافدين وتخصصاتهم وفحص الدرجات العلمية لأصحاب الشهادات لتقنين تواجد تلك العمالة.

وبين أن اللجنة ناقشت واطلعت على كل القوانين الخاصة بإقامة العمالة الأجنبية ، من أجل إخراج هذا القانون بصورة متكاملة ، تشمل العقوبات والمخالفات التي تستوجب تفعيلها، إضافة إلى تنظيم إقامة الأجانب وإيجاد آلية جديدة لعملية إحلال العمالة الوطنية بالتعاون مع الجهات المعنية في الدولة.

وأكد أن مشروع القانون يتناول العقوبات الجزائية في ما يتعلق بمخالفات العمالة الوافدة ، والتي تصل إلى الحبس لمدة 3 سنوات وغرامة لا تزيد عن ٥ آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين ، معتبرًا أن مشروع القانون هو بداية خطوة إصلاحية مفقودة منذ زمن طويل.

وأعرب الصالح عن أمله في إقرار القانون بمداولتيه الأولى والثانية في جلسة غد الأربعاء، حتى يحقق نوعًا من الاستقرار الوظيفي والوطني داخل الكويت.

من جهته قال عضو اللجنة النائب د. بدر الملا إن مشروع القانون الخاص بتنظيم التركيبة السكانية ، والذي أقرته لجنة تنمية الموارد البشرية ، يعتبر من القوانين النوعية المهمة جدًا والتي تحتاجها الكويت .

وأوضح أنه إذا أقره المجلس في جلسة الأربعاء فسوف يعتبر ذلك انجازًا ، لأنه يتصدى لقضية أرهقت المال العام والخدمات، وأوجدت مشكلة الاتجار بالبشر، وتركيبة سكانية مهلهلة وغير منظمة.

وطالب الملا الحكومة بضرورة دعم هذا القانون، لأنه يعتبر ترجمة لرؤية سمو الأمير، وخطاب سمو نائب الأمير ولي العهد، بأن التركيبة السكانية أصبحت هاجسًا لدى المواطنين والسلطتين يتعين تنظيمها.

أضاف أن الاقتراح بقانون الذي تقدم به ضمن الاقتراحات التي ناقشتها اللجنة ، كان يحدد الأوزان النسبية ، ولكن اللجنة استقرت على أن يحدد هذه الأوزان مجلس الوزراء خلال 6 أشهر، كما يحدد عدد العمالة التي يسمح باستقدامها من الخارج لتلبية احتياجات البلاد في السنة التالية من تاريخ العمل بهذا القانون مع تحديد المؤهلات العلمية والتخصصات والخبرات والمهن، كما ألزم القانون أيضًا مجلس الوزراء بإصدار قرارات دورية كل سنة في مسألة الأوزان .

ولفت الملا إلى أن هناك استثناءات من الوزن النسبي للعمالة التي يتم استقدامها من الخارج ، منها مواطنو دول مجلس التعاون، ورؤساء البعثات السياسية والدبلوماسية وأسرهم، والبعثات العسكرية من مشغلي الدفاع الجوي والطيارون ومساعدو الطيارين، والعمالة التي تشارك في مشاريع البنية التحتية ومشاريع التنمية، والعمالة المنزلية، وأزواج الكويتيات وأبناؤهم، والوظائف والمهن الطبية والتعليمية نظرًا لوجود نقص فيها بالكويت.

أضاف أن القانون ترك أيضًا لمجلس الوزراء استثناء أي فئة بما تقتضيه المصلحة العامة للبلاد، كما ألزم الحكومة بتوفير معاهد التأهيل والتدريب لكي يكون التكويت شاملًا للوظائف العامة في القطاعين العام والخاص .

وأكد الملا إن القانون حظر تحويل العمالة المنزلية إلى العمل في القطاعين الأهلي أو النفطي، وحظر تحويل سمات الزيارة إلى إقامة عمل أو التحاق بعائل، وأيضًا حظر تجديد إقامة العامل المستخدم في العقود الحكومية ما لم تكن هناك حاجة له في مشروع حكومي آخر .

وقال إن القانون تضمن نصًا جزائيًا في المادة ٩ لكل موظف خالف هذا القانون، أو تم استقدام شخص خارج نطاق الوزن النسبي للجنسية أو خارج المجموع العام للعمالة الوافدة.

الناصر : ندعو

الشامل ، يشكل تحديا للسلم والأمن الدوليين ، وتدعو كلا من كوريا الشمالية وإيران ، إلى الالتزام بالقرارات الدولية في هذا الشأن .

وقال الناصر في كلمة الكويت التي ألقاها خلال مشاركته في الدورة الرابعة والستين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، عبر تقنية المرئي والمسموع ، إن الكويت تؤكد تمسكها بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية ، وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ، وعلى أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، لا سيما وأنها الدولة الوحيدة غير الطرف بالمعاهدة في المنطقة ، وإخضاع منشآتها كافة إلى نظام الضمانات الشاملة ، التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأعرب عن تقدير الكويت لأهمية الدور الريادي والمحوري ، الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وإسهامها الكبير في تعزيز منظومة الأمن والأمان النووي في الدول الأعضاء وتطبيق الضمانات المتعلقة بهذا الشأن .

أضاف : أود التأكيد مجددا على استعداد دولة الكويت التام لتعزيز التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومع الدول الشقيقة والصديقة الأعضاء فيها ، في سبيل تحقيق مفهوم «الذرة من أجل السلام» ودعم المبادرات والبرامج ، خاصة التي من شأنها محاصرة ومواجهة هذه الجائحة وآخرها مبادرة «زودياك» ، والتي تهدف لتعزيز نظام التأهب العالمي لمواجهة الجوائح التي قد تظهر في المستقبل عن طريق استخدام التقنيات النووية ، وبهذا الصدد ستخصص دولة الكويت مبلغ ثلاثمائة ألف دولار أمريكي من مساهمتها ، لمبادرة الاستخدامات السلمية لدعم هذه المبادرة.

وقال وزير الخارجية : اطلعنا باهتمام بالغ على تقرير الوكالة السنوي للعام 2019 ، والذي يسلط الضوء على تعاون دولة الكويت والوكالة الدولية للطاقة الذرية في جملة من الأمور ، منها بنك اليورانيوم منخفض التخصيب والذي قدمت له دولة الكويت مساهمة طوعية «بمبلغ 10 ملايين دولار» ، وكذلك مختبرات يوكيا امانو والتي ساهمت دولة الكويت في تحديثها. كما يشير على المستوى الثنائي الى الاتفاقية الإطارية الثالثة للبرنامج القطري للفترة 2020–2025 ، واتفاقية الترتيبات العملية التي تم توقيعها فيما بين الوكالة ومعهد الكويت للأبحاث العلمية لدعم التعاون في مجال رصد وحماية البيئة وتعيين مركز أبحاث البيئة وعلوم الحياة التابع لمعهد الكويت للأبحاث العلمية ، كمركز متعاون مع الوكالة في مجال استخدام التقنيات النووية والنظائر لدراسة ودفع العلوم الساحلية والبحرية وهو ما يبين حجم التعاون المستمر بين دولة الكويت والوكالة.

وأعلن الناصر عن ترحيب دولة الكويت بعقد الدورة الأولى لمؤتمر إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية ، وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ، والذي عقد بمدينة نيويورك في نوفمبر الماضي برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة ، متطلعين لانعقاد أعمال الدورة الثانية في العام القادم بعد أن حالت الجائحة من انعقادها في الموعد المحدد لها وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 546/73 متطلعين لمشاركة كافة الدول المعنية في أعمالها.

«التجارة» أغلقت

قد يتعرض له المستهلك ، وان التنفيذ المباشر للاغلاق هو مصير من يتلاعب بالاسعار ويتعمد رفعها.

ولفتت الى ان الفرق التفتيشية المتواجدة في كافة المحافظات لن تتوانى في المحافظة على ضبط السوق ، داعية جميع المواطنين والمقيمين من ضرورة الابلاغ عن اي زيادة او امر غير منطقي في اسعار المنتجات عبر الخط الساخن 135.

وشددت على ضرورة ان تتقيد الشركات والمحال التجارية بالنظم والمعايير المعمول بها ، وان لا تستغل المواسم المختلفة خاصة الدراسية في رفع اسعار منتجاتها، كون ان هناك مسح للاسعار مستمر من قبل ادارة مسح الاسعار في الوزارة وان الاغلاق الاداري بالتنفيذ المباشر هو مصير كل من يتلاعب او يستغل الظروف الحالية.

على صعيد متصل أوقفت التجارة ترخيص ونشاط خمسة شركات ومحال تجارية ، لم تلتزم بالقوانين والقرارات المعمول بها بشأن الإجراءات المعنية وارتكابها مخالفات تجارية وقانونية وفقا لأحكام القانون رقم «2013/106».

وأوضحت «التجارة» في بيان صحفي أمس أن إيقاف ترخيص ونشاط هذه الشركات ، جاء وفق خطة مرسومة للوقوف على التزام الشركات والمحال في القانون والنظم واللوائح.

وذكرت أن الشركات والمحال المخالفة بعضها يعمل في مجال تجارة الذهب والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة إضافة إلى شركات ووكالات ووساطة التأمين والصرافة ، في مواقع موزعة على المحافظات الست في البلاد.

وأكدت الوزارة مراقبتها المستمرة عبر حملات مفتشيها للأسواق والمحال التجارية ، مشيرة إلى أنها لن تتوانى في مخالفة أي شركة تحاول تجاوز القانون واللوائح التنظيمية المعمول بها.

«المركزي» يخصص

في 14 سبتمبر الجاري سندات وتورق بقيمة 290 مليون دينار ، لأجل ثلاثة أشهر.

«الجهاز المركزي»

بيان لـ»كونا» أمس كافة الطلبة الراغبين بالالتحاق بجامعة الكويت التسجيل مع موقع الجامعة الالكتروني حيث سيقوم «الجهاز المركزي» عندها بتجديد البطاقات تلقائيا لجميع المستوفين لشروط القبول وفقا للالية المعتمدة.

وأشاد الجهاز المركزي بالتعاون الدائم والمستمر من قبل جامعة الكويت أثناء عمليات التسجيل والتخرج.

روحاني : رد إيران

متلفز إن إيران «سترد برد ساحق على بلطجة أمريكا».

وقالت إدارة ترامب إن الإجراءات يعاد فرضها، بموجب آلية يتضمنها الاتفاق بشأن برنامج إيران النووي، والذي انسحبت منه الولايات المتحدة.

وقالت بريطانيا وفرنسا وألمانيا إن الولايات المتحدة لا تملك السلطة لتنفيذ مثل هذه الخطوة.

كانت الدول الثلاث – إلى جانب الصين وروسيا والولايات المتحدة – أطرافا في اتفاق تاريخي تم توقيعه مع إيران في عام 2015، لكبح برنامجها النووي.

لكن الرئيس دونالد ترامب، المنتقد للاتفاق الموقع في عهد أوباما، انسحب منه في عام 2018.

ونتيجة لذلك، بدأت إيران في التراجع عن بعض الالتزامات التي تعهدت بها، بما في ذلك تخصيب اليورانيوم أكثر مما ينبغي. وقالت إن ذلك لا يخالف الاتفاق.

وقالت الولايات المتحدة إنه يجب معاقبة طهران، معلنة أن جميع عقوبات الأمم المتحدة التي تم تعليقها ستتم إعادة فرضها – وذلك وفق آلية تمت الموافقة عليها في الصفقة تسمى «العودة» – وأن حظر الأسلحة التقليدية على إيران لن ينتهي، في 18 من أكتوبر المقبل.

لكن إعلان واشنطن قوبل بالرفض من قبل كل أعضاء مجلس الأمن الدولي تقريبا، ولم يتخذ المجلس إجراء أكثر من ذلك. ولا يزال تأثير القرار غير واضح.

ونقلت رويترز عن مسؤول أمريكي كبير لم تسمه، الأحد، قوله إن واشنطن ستفرض اعتبارا من أمس الاثنين عقوبات على أكثر من عشرين شخصا وكيانا، لهم علاقة ببرنامجي إيران النووي والصاروخي وأسلحتها التقليدية.

وفي وقت سابق، وصفت وزارة الخارجية الإيرانية الجهود الأمريكية بأنها «غير مجدية»، قائلة إن «النهج الأمريكي يمثل تهديدا كبيرا للسلم والأمن الدوليين، وتهديدا غير مسبوق للأمم المتحدة ومجلس الأمن».

وقالت في بيان: «تؤكد إيران أنه إذا قامت الولايات المتحدة، بشكل مباشر أو بالتعاون مع عدد من حلفائها، بأي تحرك يتماشى مع هذه التهديدات، فإنها ستواجه رد فعل جديا ويجب أن تتحمل التبعات الخطيرة لذلك».

قالت بريطانيا وفرنسا، العضوان الدائمان في مجلس الأمن الدولي، وكذلك ألمانيا إن إعلان واشنطن «لا يمكن أن يكون له أي أثر قانوني»، حيث استخدمت الولايات المتحدة آلية الاتفاق الذي تخلت عنه.

وقالت الدول الثلاث في بيان مشترك: «يترتب على ذلك أن أي قرارات وأفعال، ستتخذ بناء على هذا الإجراء أو على نتائجه المحتملة، لن يكون لها أي أثر قانوني. لقد عملنا بلا كلل للحفاظ على الاتفاق النووي، وما زلنا ملتزمين بالقيام بذلك».

وقالت وزارة الخارجية الروسية، وهي عضو دائم آخر في مجلس الأمن، إن «المبادرات والأعمال غير المشروعة للولايات المتحدة، بحكم تعريفها، لا يمكن أن يكون لها عواقب قانونية دولية على دول أخرى».

وأبلغ الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، مجلس الأمن يوم السبت أنه لا يمكنه (غوتيريش) اتخاذ أي إجراء، لأنه «يبدو أن هناك حالة من الغموض» بشأن هذه القضية.

لكن المسؤولين الأمريكيين يرون بأنه على الرغم من التخلي عن الاتفاقية، لا يزال لديهم الحق في تفعيل بند إعادة فرض العقوبات.

عون : «رايحين على جهنم»

وسئل عون أيضا عما إذا كان خطاب تلفزيوني ألقاه أمس يعني أنه لا أمل في انفراجة، فقال للصحفيين «لا .. يمكن يصير عجيبة».

من جهته ناشد رئيس الوزراء المكلف في لبنان، مصطفى أديب، الأطراف السياسية كافة التعاون، وذلك فيما يسعى إلى تشكيل حكومة جديدة في أعقاب كارثة الانفجار بالعاصمة بيروت الشهر الماضي.

وجدد أديب، في اتصالاته المتواصلة مع الأطراف السياسية، التأكيد على ضرورة تشكيل حكومة من الخبراء، بحيث تبدأ مهمة إخراج البلاد من الأزمات المتشعبة التي تتخبط فيها.

ولكن العملية تأخرت بسبب إصرار جماعة حزب الله وحركة أمل على منح عدة حقائب وزارية، بينها المالية، لمرشحين من الشيعة.

وتعارض قوى أخرى، بينها تيار المستقبل بزعامة سعد الحريري، هذه المطالب.

وجاء تكليف أديب نهاية أغسطس ، بعد استقالة حكومة حسان دياب في وقت سابق من الشهر نفسه، وسط غضب من انفجار كبير ضرب مرفأ بيروت، وأسفر عن مقتل 200 شخص على الأقل.

وقد وقع الانفجار نتيجة تخزين أكثر من 2700 طن من نترات الأمونيوم بشكل غير آمن في المرفأ، وهو ما أثار اتهامات من اللبنانيين بالفساد وسوء الإدارة.

وفاقم الانفجار أزمة مالية خانقة شهدت انخفاض قيمة العملة بما يصل إلى 80 في المئة منذ أكتوبر 2019، واحتجاز ودائع كثيرين في نظام مصرفي مشلول، وزيادة معدلات الفقر والبطالة.

وأثارت الأزمة المالية احتجاجات حاشدة مناهضة للحكومة والنخبة السياسية.

وقال مصطفى أديب أمس الاثنين : إن «لبنان لا يملك ترف إهدار الوقت وسط كم الأزمات غير المسبوقة التي يمر بها، ماليا ونقديا واقتصاديا واجتماعيا وصحيا».